الإطار النظري للمحاسبة

المحاسبة أمانة قائمة على الصدق في المعلومة، والعدل والدقة. ومن أسباب المشكلات العالمية عدم الثقة في المعلومات والقوائم المالية.

المحاسبة حديثا: هي نظام للمعلومات.. لماذا هي نظام؟ لأن النظام يتكون من 3 أجزاء (مدخلات، تشغيل، مخرجات)

المدخلات: بيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تمت في منشأة معينة مثل (بيع / شراء / تسديد مصروفات) هذه البيانات تدخل في مرحلة

التشغيل: وهي الدورة المحاسبية مثل التسجيل في الدفاتر اليومية ثم الترحيل ثم التلخيص لكل حساب مالي ثم توصيل المعلومات عن طريق القوائم والتقارير المالية ثم

المخرجات: وهي معلومات تخرج بصورة قوائم وتقارير مالية وتوصيلها للمستفيدين.

- بعد تشغيل البيانات تتحول إلى معلومات، فالمعلومات أساسا كانت بيانات والمعلومة تذهب لمستخدمي المعلومات.
- المعلومة مرتبطة باتخاذ قرار.

تعريف المحاسبة

يمكن تعريف المحاسبة من عدة زوايا:

فمن حيث **الوظيفة** تقوم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات عن نشاط الوحدة

الاقتصادية لمساعدة المهتمين بتلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

ومن حيث **الأسلوب** تقوم المحاسبة بتسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية المتعلقة

بالوحدة الاقتصادية وتحليلها.

ومن حيث **الهدف** تعرف المحاسبة بأنها ذلك النشاط الخدمي أو نظام المعلومات الذي يهدف إلى توفير المعلومات المالية عن الأنشطة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية.

تعريف المحاسبة في الحديث: نظام للمعلومات والذي يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية لإحدى المنشئات للأطراف المستفيدة.

مدخلات ← وهي البيانات.
التشغيل ← وهي الدورة المحاسبية.
المخرجات ← وهي توصيل المعلومات للأطراف المستفيدة على شكل تقارير.

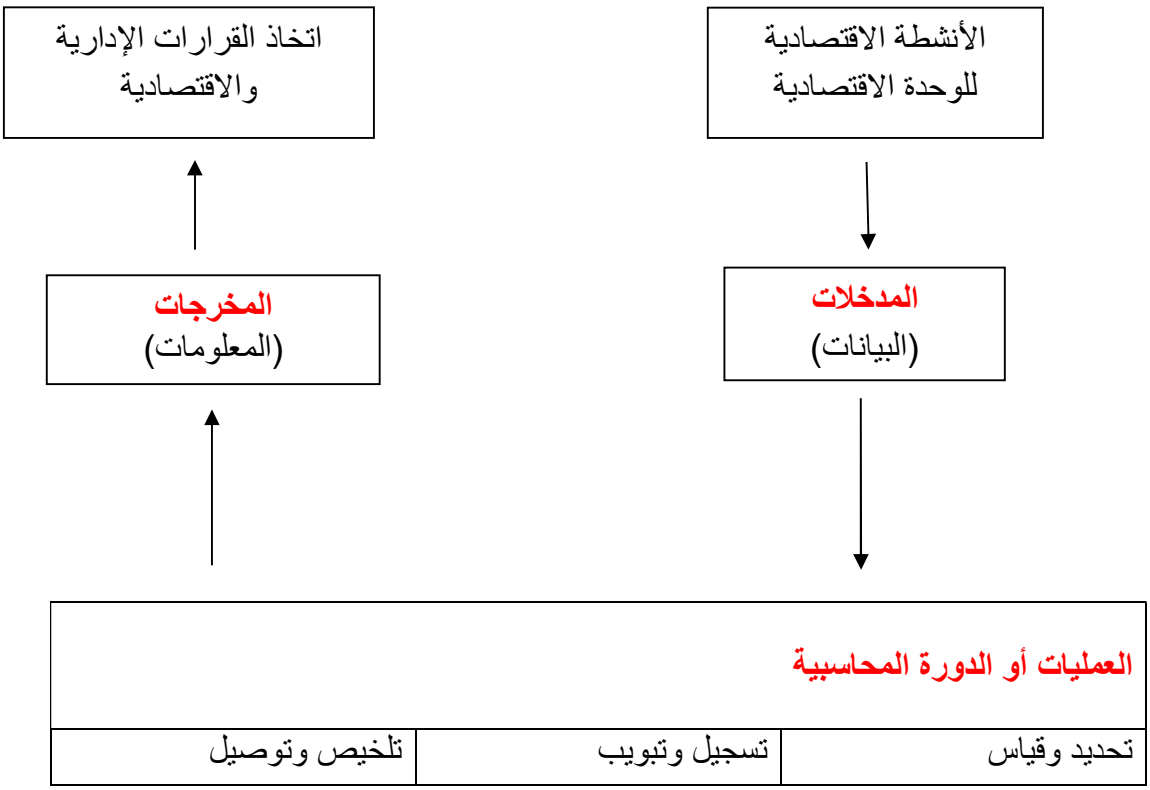

شكل (1) النظام المحاسبي كنظام معلومات

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتوقف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على نوعية القرارات التي يتخذها متخذو القرارات، وعلى مقدرتهم في الحصول على هذه المعلومات المحاسبية وفي فهمها واستخدامها في اتخاذ القرارات.

وتنقسم الخصائص النوعية للمعلومات إلى:

أ- خصائص رئيسية:

1-ملائمة المعلومات المحاسبية والتي تتحقق من خلال:

- توفرها في الوقت المناسب
- قدرتها على التنبؤ
- مساعدتها في التقييم والتصحيح

2-مصداقية المعلومات المحاسبية وتتضح من الآتي:

- القابلية للتحقق: اي وحده الاستدلال أي لو قدمت المعلومة لأكثر من محاسب ستكون النتيجة واحده وليس تعدد الآراء.
- الأمانة في العرض
- الحياد وعدم التحيز

ب-خصائص ثانوية:

1-قابلية المعلومات للمقارنة.

2- الثبات في إتباع نفس السياسات والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى.

مستخدمو المعلومات المحاسبية

المعلومة تذهب إلى مستخدمي ومستفيدي المعلومات

مستفيدين داخليين
هم من إدارة المنشأة بجميع مستوياتها كـ الإدارة

مستفيدين خارجيين
هم من جميع الأطراف خارج المنشأة أو الوحدة
كالملاك – المستثمرون المحتملون – الدائنون
الجهات الرقابية – مصلحة الزكاة – البنوك – العملاء
مصلحة الضرائب وكل من يهتم بالوحدة .

- **إذا تعددت الاستخدامات (داخليين وخارجيين) تعددت المعلومة المطلوبة.**
- **في المستويات الدنيا ← نحتاج لبيانات تفصيلية.**
- **في المستويات العليا ← نحتاج لبيانات مجمعة.**
- **في المستويات الوسطى ← نحتاج لبيانات مجمعة.**

يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى:

1- المستخدم الداخلي:

- **الإدارة بجميع مستوياتها**، حيث تهتم بمعرفة التفاصيل الدقيقة للمعلومات المحاسبية عن كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية الداخلية.

- **العاملون بالوحدة الاقتصادية** يهمهم معرفة مدى النجاح وتحقيق الأرباح، فذلك يشكل لهم الاستقرارية في عملهم ويطمئنهم على الاستمرارية.

2- المستخدم الخارجي:

- **الملاك:** للوقوف على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية، وقياس كفاءة الإدارة والعاملين بها.

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:** لتقييم فرص الاستثمار في الوحدة الاقتصادية والمفاضلة بين بدائل الاستثمار المختلفة ومعرفة العائد على استثماراتهم.

- **الدائنون والبنوك:** للتعرف على توافر السيولة النقدية في الوحدة الاقتصادية، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.

- **الأجهزة الحكومية:** تهتم لغرض تحصيل الزكاة والضرائب المستحقة على الوحدة الاقتصادية، والتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة العامل بصاحب العمل، والحفاظ عل البيئة.

- **عملاء الوحدة الاقتصادية:** لمعرفة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، لأن تدهور المركز المالي قد يدفعهم للبحث عن موردين آخرين قادرين على توفير طلباتهم بشكل مستمر.

- **الرأي العام:** كالباحثين والمستشارين الماليين والمحللين الاقتصاديين والخبراء، حيث يهتم هؤلاء بشكل مستمر بالمعلومات المحاسبية التي تكون أداة عمل لهم لتحقيق أغراضهم وأهدافهم.

فروع المحاسبة

1. **المحاسبة المالية:**
هي الأساس لعلم المحاسبة، وتهتم بتسجيل وتبويب المعاملات المالية للوحدة الاقتصادية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية في نهاية كل فترة محاسبية وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

2. **المحاسبة الإدارية:**
هتم بالبيانات اللازمة لتخطيط موارد واستخدامات الوحدة الاقتصادية والتعرف على البدائل المتاحة واختيار أفضلها، ثم مقارنة النتائج الفعلية بالمخططة وتحديد الانحرافات والوقوف على أسبابها وتنميتها إن كانت في صالح الوحدة الاقتصادية ومحاولة تجنبها إن كانت في غير صالحها.

3. **محاسبة التكاليف:**
تهتم بتحديد تكاليف نشاط الوحدة الاقتصادية وتسعير منتجاتها، وتقوم بتوفير البيانات اللازمة لتخطيط تكاليف العمليات المستقبلية ورقابتها عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية بالمخططة وبيان الانحرافات والعمل على تجنب مسبباتها.

4. **المحاسبة الحكومية:**
تهتم بتلخيص وعرض العمليات التي تقوم بها الوحدات الإدارية الحكومية، وكذا الوحدات التي لا تهدف إلى الربح في ضوء القواعد واللوائح المالية والتعليمات الدورية لتحقيق الرقابة على الإيرادات والمصروفات، والرقابة على البنود بموجب الاعتمادات والمخصصات المالية التي اعتمدتها الحكومة لكل وحدة حكومية.

5. **محاسبة الزكاة والضريبة:**
تهتم بحساب الدخل الخاضع للضريبة (وعاء الضريبة) في ظل اللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وتحديد الوعاء الزكوي الخاضع للزكاة في ظل القواعد الشرعية.

6. **المحاسبة الدولية:**
تهتم بتسجيل العمليات المالية للوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية، من تسجيل العمليات بعملات مختلفة وإعداد القوائم المالية المجمعة في ظل اختلاف القوانين والعملات المتداولة المختلفة، واختلاف الظروف الاقتصادية ونظم التصدير والاستيراد في الدول المختلفة.

7. **المحاسبة الاجتماعية:**

تهتم بقياس التكاليف والمزايا الاجتماعية والتي كان يصعب قياسها من قبل، وبيان أثرها على الوحدة الاقتصادية وعلى المجتمع، وقد انبثقت منها المحاسبة البيئية التي تهتم بقياس التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة تلوث المياه أو الهواء أو البيئة المحيطة بصفة عامة.

8. **المراجعة:**

تتضمن النظرة الفاحصة والمستقلة للقوائم المالية والتحقق من دقة المعلومات المحاسبية ومراجعة الدفاتر والمستندات المؤيدة وتنتهي بإعداد تقرير يفيد بفحص المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية ويتضمن رأي فني محايد يظهر مدى عدالة القوائم المالية وأنها تعكس حقيقة نشاط الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في ضوء القواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عام.

9. **الرقابة المالية ونظم المعلومات المحاسبية:**

يهتم هذا الفرع بتصميم المجموعة المستندية والدفترية والتقارير المالية اللازمة للوحدة الاقتصادية تبعا لطبيعة نشاطها وحجم العمل بها، كما تعمل على المحافظة على أصول وممتلكات الوحدة، وقد يستعان بالوسائل الالكترونية الحديثة في تشغيل تلك البيانات المحاسبية.

المحاسبة وإمساك الدفاتر:

يعتبر إمساك الدفاتر أحد وظائف المحاسبة ويختص بتسجيل المعاملات المالية للوحدة الاقتصادية في الدفاتر والسجلات بطريقة محددة يغلب عليها طابع التكرار، وقد يتم الاستعانة بالوسائل الالكترونية في القيام بمهمة امساك الدفاتر.

أما المحاسبة فتختص بدراسة نشاط الوحدة الاقتصادية وحجم العمل بها وتصميم المستندات والدفاتر اللازمة وإعداد التقارير والقوائم المالية وتحليل تلك القوائم للوقوف على مدى تقدم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، وغالبا يشرف المحاسب على أعمال ماسكي الدفاتر.

الفرق بين امساك الدفاتر والمحاسبة

عمليه امساك الدفاتر جزء من المحاسبة
عمليه امساك الدفاتر هي عمليه روتينية بحته تتمثل في تسجيل العمليات اولا بأول في الدفاتر اما المحاسبة حديثا اصبحت نظام متكامل من تحليل والتسجيل وتلخيص وتوصيل المعلومات للمستفيدين.

أهداف ووظائف المحاسبة المالية:

هناك فرق بين الأهداف والوظائف، فالهدف هو الغاية التي يرغب في تحقيقها، في حين أن

الوظيفة هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية.

أولا: الأهداف:

1. تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية.

2. تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة.

3. توفير البيانات والمعلومات عن توقيت التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.

4. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط المالي.

5. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة والمحافظة على ممتلكات الوحدة الاقتصادية.

6. الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية بحيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

7. توضيح العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والغير.

ثانيا: وظائف المحاسبة المالية

1. قياس الموارد والممتلكات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، أي تحديد قيمتها في لحظة معينة.

2. قياس الالتزامات المستحقة على الوحدة الاقتصادية والممثلة فيما عليها من ديون للغير.

3. قياس التغيرات في الموارد والحقوق خلال الفترة للتعرف على نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.

4. تخصيص وتوزيع التغيرات على فترات زمنية محددة (غالبا سنة).

5. التعبير عن العمليات المالية في صورة نقدية على اعتبار أن النقود هي وحدة القياس المقبولة قبولا عاما والقابلية للتجميع.

6. إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة في صورة القوائم المالية والتقارير المالية.

الفروض والمبادئ المحاسبية:

أولا: الفروض المحاسبية:

1. فرض الوحدة المحاسبية المستقلة:

تعتبر الوحدة الاقتصادية وحدة محاسبية مستقلة عن صاحبها، ويترتب على هذا الفرض تسجيل كافة المعاملات المالية وإعداد القوائم المالية من وجهة نظر هذه الوحدة المحاسبية، ومن ثم لا تدخل المعاملات الخاصة بأصحاب الملكية ضمن معاملات الوحدة المحاسبية، فعند قيام صاحب المنشأة بسحب مبالغ نقدية لمصروفاته الشخصية فإنها تثبت على حساب/ المسحوبات وليست على مصروفات المنشأة.

2. فرض الاستمرارية:

يقوم هذا الفرض على أساس أن الوحدة الاقتصادية تولد لتستمر، ولا توجد أي نية لتصفيتها في المستقبل القريب، ويترتب على هذا الفرض تبويب الأصول والالتزامات بقائمة المركز المالي إلى قصيرة الأجل (أي متداولة) وطويلة الأجل (أي ثابتة)، وكذلك استخدام التكلفة التاريخية في تقييم أصول الوحدة الاقتصادية.

3. فرض الفترة الزمنية:

نظرا لحاجة إدارة المنشأة وأصحاب الملكية إلى معرفة مدى تقدم الوحدة الاقتصادية والوقوف على مركزها المالي من ناحية، وضرورة سدادا الزكاة (والضرائب إن وجدت) المستحقة عليها من ناحية أخرى، فلا بد من تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية تعرف كل منها بالفترة المحاسبية، والفترة المحاسبية قد تكون شهرا أو ربع سنة أو سنة، ولقد جرت العادة أن يكون طول الفترة المحاسبية سنة.

تابع الفروض المحاسبية:

4. فرض وحدة القياس النقدي :

يقوم هذا الفرض على أساس أن المحاسبة تقيس وتعرض نتائج أنشطة الوحدة الاقتصادية في صورة نقود كالريال مثلا، على اعتبار أن وحدة النقد هي أكثر الوسائل إيضاحا وفعالية في توصيل المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية، وعلى الرغم من تغير القوة الشرائية للنقود نتيجة لحالات التضخم وارتفاع الأسعار فإن المحاسبة تفترض ثبات وحدة النقد، أي ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد رغم تغير الأسعار.

ثانيا: المبادئ المحاسبية:

تعتمد المبادئ المحاسبية على مجموعة من المبادئ التي تعتبر مرشدا لكيفية تسجيل المعاملات المالية للوحدة الاقتصادية وعرضها في القوائم المالية، وتعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وهذه المبادئ هي:

1. مبدأ التكلفة:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن التكلفة هي الأساس المناسب والموضوعي لإثبات كافة العناصر التي تظهر بالقوائم المالية، ويستند ذلك إلى أن القيمة السوقية للصفقة المالية وقت تنفيذها تقدم الدليل الموضوعي على وقوعها وعلى قيمتها بدون تخمين أو تفاوت في الرأي، وعلى الرغم من تقلبات القيمة السوقية إلا أن التكلفة التاريخية تظل كما هي.

2. مبدأ تحقق الإيراد:

يعني هذا المبدأ بتوقيت إثبات أو الاعتراف بالإيراد، أي تحديد النقطة الزمنية التي يتم عندها الاعتراف بالإيراد في سجلات المنشأة، ووفقا لهذا المبدأ يتم تحديد نقطة الاعتراف بالإيراد عند إتمام عملية المبادلة أي عند نقطة البيع، ونظرا لأنه عند هذه النقطة يمكن تحديد أسعار البيع بطريقة موضوعية وتكون الأسعار قابلة للتحقق، ومع هذا فإن هناك بعض الاستثناءات لاستخدام نقطة البيع كنقطة للاعتراف بالإيراد مثل نقطة الإنتاج (في حالة المنتجات الزراعية واستخراج البترول والمعادن)، وعند استلام النقدية (في حالة البيع بالتقسيط)، وعلى أساس نسبة الانجاز أو الإتمام (في حالة المقاولات).

3. مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات:

يقضي هذا المبدأ بأنه في نهاية كل فترة محاسبية (عادة سنة) يجب مقابلة إيرادات الفترة بالتكاليف (المصروفات) اللازمة لتحقيق هذه الإيرادات، وذلك للوصول إلى صافي نتيجة النشاط عن الفترة هذا المبدأ جاء من تقسيم حياه المشروع الى فترات محاسبيه فكل نهاية فتره نطبق عليها من المقابلة نأتي بإيرادات الفترة ونقابلها بمصروفات الفترة نفسها دون المساس بإيرادات ومصروفات فترات سابقة ولاحقة.

ويوجد أساسين لمقابلة المصروفات بالإيرادات:

أ- **أساس الاستحقاق:** ويقضي بتسجيل الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة معينة بصرف النظر عن واقعة التحصيل أو الصرف الفعلية خلال تلك الفترة. وهذا الأساس يتمشى مع المبادئ المحاسبية وتطبقه معظم الوحدات الاقتصادية.

ب- الأساس النقدي: ويقضي بإثبات الإيرادات عند تحصيلها والمصروفات عند سدادها، أي أن هذا الأساس يركز على واقعة التحصيل أو السداد الفعلي بصرف النظر إذا كانت الإيرادات أو المصروفات تخص الفترة الحالية أو فترة سابقة أو لاحقة. ويطبق هذا الأساس في المنشآت الصغيرة وفي المهن الحرة مثل مكاتب المحاسبين والمهندسين والأطباء...

تابع المبادئ المحاسبية:

4. مبدأ الإفصاح الكامل:

يقضي هذا المبدأ بضرورة أن تفصح القوائم المالية عن كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية والملائمة لاتخاذ القرارات، كما يؤكد على إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية مع فترات أخرى أو مثيلتها من الوحدات الاقتصادية الأخرى، ويتطلب ذلك الثبات في إتباع نفس السياسات والقواعد والطرق المحاسبية من فترة لأخرى.

5. مبدأ الثبات:

تعني ان كل فتره تطبق المبادئ المحاسبية كما هي، فليس كل فتره لها مبادئ مختلفة عن مبادئ سابقه وفتره لاحقه كي تكون القوائم المالية قابله للمقارنة من فتره الى اخرى.

6. مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ):

تعني عندما يجد المحاسب خسائر محتمله من هذه الفترات فيحتاط لها فيحجز من ارباح هذا العام ما يواجه به الخسائر في الفترة القادمة (مخصص خسائر محتملة)، ولا يأخذ المكاسب المحتملة في الحسبان الا بعد أن تتحقق.

7. مبدا الأهمية النسبية:

اي المقارنة بين تكلفه انتاج المعلومة واهميتها النسبية إذا كان اهميه المعلومة كبيره لابد من توفير تلك المعلومة مهما كانت التكلفة.

أشكال الوحدة الاقتصادية:

يتم تمييز شكل المنشاة بناء على الوضع القانوني والملكية والإدارة إلى:

1-منشأة فردية (مؤسسة فردية):

هي عبارة عن وحدة اقتصادية مملوكة لشخص واحد هو المالك والمدير عادة في نفس الوقت، ويحصل المالك وحده على ما تحققه المنشاة من أرباح ويتحمل وحده ما تحققه من خسائر بالإضافة إلى مسئوليته الكاملة عن كافة ديون منشأته، ومن الناحية القانونية لا يوجد انفصال بين الذمة المالية للوحدة الاقتصادية والذمة المالية لمالكها، ولكن يجب الفصل بين السجلات المحاسبية المتعلقة بأنشطة الوحدة الاقتصادية والسجلات الخاصة بمالكها. من أمثلة هذه المنشآت متاجر التجزئة الصغيرة، المزارع، ورش الصيانة، المطاعم ....

2-شركة أشخاص:

هي عبارة عن وحدة اقتصادية مملوكة من شخصين أو أكثر، حيث يتفق الشركاء على حصصهم في رأس المال وواجبات كل منهم وكيفية توزيع الأرباح أو الخسائر وكيفية التسوية في حالة انضمام أو انسحاب أو وفاة شريك. وتحتفظ الوحدة الاقتصادية بسجلات محاسبية خاصة بأنشطتها فقط ومنفصلة تماما عن أنشطة الشركاء الشخصية. وتضم شركات الأشخاص كلا من: شركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة، وشركة المحاصة.
وهذا النوع من الوحدات الاقتصادية واسع الانتشار كما في الكثير من الأنشطة المهنية مثل الطبية والمحاسبية والهندسية والقانونية، وفي بعض متاجر التجزئة وبعض الأنشطة الخدمية.

3-شركة أموال:

هي عبارة عن شركة لها شخصية قانونية مستقلة، ويقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ومسئولية المساهمين (ملاك الشركة) محدودة بقدر أسهمهم في رأس المال، ويقوم بإدارتها مجلس إدارة ينتخبه المساهمون من بينهم. وتضم شركات الأموال كل من: شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسئولية المحدودة.
ويتميز هذا النوع من الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة، والمسئولية المحدودة للمساهمين، وقابلية الأسهم للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) وقدرتها على الاستمرارية وزيادة رأس المال.

ومن أمثلة هذه الشركات شركة الاتصالات السعودية، شركة صافولا، شركة تويوتا اليابانية، شركة جنرال موتورز الأمريكية.

مفهوم الوحدة المحاسبية:

إن أي منشأة أو وحدة اقتصادية مهما اختلفت طبيعة نشاطها (تجارية أو صناعية أو زراعية

أو خدمية أو مالية)، أو اختلف شكلها القانوني (منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة

أموال)، أو كانت تهدف أو لا تهدف إلى تحقيق الربح، تعتبر من الناحية المحاسبية وحدة

محاسبية مستقلة تماما عن أصحابها.

ويترتب على هذا المفهوم إثبات جميع معاملات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية التي تكون طرفا
فيها ومن وجهة نظرها فقط مع استبعاد كافة المعاملات الشخصية لأصحابها، فيقال مثلا أن

المنشأة تأسست والمنشأة أشترت والمنشأة باعت والمنشأة دفعت والمنشأة حصلت...وهكذا.

بعض المصطلحات المحاسبية:

1- الأصول:
عبارة عن موجودات المنشأة ومالها من حقوق لدى الغير، وتنقسم إلى أصول متداولة وأصول ثابتة وأصول أخرى.

2- أصول متداولة:
عبارة عن الأصول السائلة والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة (عادة تكون أقل من سنة)، وذلك مثل النقدية بالصندوق ولدى البنوك والأوراق المالية والمدينون والمخزون من البضائع والمصروفات المقدمة (تأمين مقدم، وإيجار مقدم).

3- أصول ثابتة:
عبارة عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، الملموسة وغير الملموسة (مثل الشهرة، و براءة الاختراع، وحقوق الامتياز)، التي تقتنيها المنشاة لغير أغراض البيع، وإنما لاستخدامها في تأدية نشاطها، وذلك مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والأثاث ومعدات المكاتب.

4- الالتزامات (المطلوبات):
عبارة عن مطالبات للدائنين على إجمالي الأصول (الموجودات) مقابل تقديمهم سلع أو خدمات أو قروض للمنشأة. وتنقسم إلى مطلوبات (متداولة) قصيرة الأجل، ومطلوبات طويلة الأجل.

5- التزامات (مطلوبات) متداولة (قصيرة الأجل):

عبارة عن الالتزامات المتوقع سدادها خلال عام من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي أو خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة أيهما أطول وذلك من الأصول المتداولة أو من خلال إيجاد التزامات متداولة جديدة. وذلك مثل الدائنون، وأوراق الدفع، وقرض قصير الأجل.

6- التزامات طويلة الأجل:

عبارة عن الالتزامات والحقوق للغير والتي لا تستحق السداد خلال السنة الحالية، وذلك مثل القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وقرض برهن عقار، وقرض صندوق التنمية العقارية أو الصناعية.

7- حقوق الملكية:

هي عبارة عن الموارد أو الأموال التي استثمرها المالك في المنشاة وتمثل التزام على أصول المنشأة بعد سداد الالتزامات للغير، أي أن حقوق الملكية = الأصول – المطلوبات، ولذلك تعرف بصافي الأصول، أو صافي حقوق الملكية.

الفرق بين الالتزامات (الخصوم) وحقوق الملكية

جميعهم دين على المنشأة

والخصوم تكون في دين محدد تاريخ سداده اما حقوق الملكية دين مستمر ليس له تاريخ سداد، مستمر حتى نهاية المشروع.

تابع بعض المصطلحات المحاسبية:

8- المصروفات:
هي التدفقات النقدية الخارجة أو النقص في الأصول الأخرى للمنشأة، أو الزيادة في الالتزامات أو الاثنان معا، والناتجة من إنتاج وتسليم السلع، أو تأدية الخدمات، أو تنفيذ الأنشطة الأخرى الناتجة من ممارسة المنشاة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح، وبالتالي نقص حقوق الملكية.

9- الإيرادات:
هي التدفقات النقدية الداخلة، أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشأة، أو النقص في الالتزامات أو الاثنان معا، والناتجة من إنتاج وتسليم السلع، أو تأدية الخدمات أو الأنشطة الأخرى الناتجة من ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي الهادف إلى تحقيق الربح، وبالتالي زيادة حقوق الملكية.

10- دوره التشغيل:
هي فتره متوسط تؤخذ من شراء البضاعة او الخام وتصنيعها وبيع المنتج وتحصيل قيمته.

11- صافي الربح أو(صافي الخسارة):
ويعرف أيضا بصافي الدخل، هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمنشأة خلال الفترة، فإذا زادت الإيرادات على المصروفات كانت النتيجة صافي ربح، وإذا زادت المصروفات على الإيرادات كانت النتيجة صافي خسارة.

12- المنشأة:

أي وحدة اقتصادية تزاول نشاطا تجارياً أو صناعياً أو خدمياً بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أو مؤسسة حكومية.

13- دورة التشغيل:

هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقدا في المنشآت التجارية، أو نتوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع والانتاج , وبيع الإنتاج وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية .

14- التقارير المالية:

المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي وتنقسم إلى:

- التقارير الخاصة: وتكون لخدمة جهة معينة لتحقيق هدف معين وفي العادة يكون تقرير سري عن الإيرادات والمصروفات.
- التقارير العامة: القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية، وتنقسم لكل من:

▪ قائمة الدخل Income Statement:

هي عبارة عن قائمة مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح او خسارة خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق مقابلة الايرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفترة.
وتشمل في اعلاها على ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة الدخل).
- الفترة التي تغطيها القائمة.

وتظهر قائمة الدخل في شكل حساب له جانبين على النحو التالي: وتسمى ح/ ملخص قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات
ح/ ملخص قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1425/12/30هـ

×	مطبوعات	×	ايرادات دعاية واعلان
×	رواتب واجور	×	ايرادات أ.مالية
×	مواد ومهمات	×	ايراد استثمار
×	مصروف ايجار		
×	م.ادارية		
××	**صافي الربح**		
×××		×××	

وقد تظهر قائمة الدخل في شكل **تقرير رأسي** على النحو التالي: وتسمى قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1425/12/30هـ

الايرادات:		
	×	
اجمالي الايرادات	×	×××
يطرح: المصروفات		
	×	
اجمالي المصروفات	×	××
صافي الربح		×

ويدخل ضمن قائمة الدخل بعض المصطلحات ومنها:

أ- الإيرادات Revenues:

هي ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة، وتشمل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل بيع سلع أو أداء خدمه.

ب-المصروفات Expenses:

وهي تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في العمليات وتنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الايراد.

ج-صافي الربح أو الخسارة Net loss / Net profit:

الربح: هو عبارة عن الزيادة في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة معينة والعكس في حالة الخسارة.

- **قائمة المركز المالي: (Financial Position Statement (Balance sheet:**

تعريفها: هي قائمة مالية أو تقرير يبين ما للمنشأة وما عليها في لحظة معينة، أي تفصح عن الوضع المالي للمنشأة أو بعبارة أخرى تبين موجودات المنشأة والتزاماتها تجاه الغير وتجاه ملاكها في تاريخ معين. وتتضمن في اعلاها ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة المركز المالي)
- تاريخ اعداد القائمة.

محتوياتها: وقد جرى العرف أن تصنف المعلومات التي ترد فيها الى:

1- اصول 2- خصوم 3- حقوق ملكية

منشأة الاستثمارات العامة السعودية (نموذج قائمة المركز المالي)

قائمة المركز المالي في 1443/12/30هـ

الأصول
(استخدامات الاموال)

الخصوم وحقوق الملكية
(المصادر)

			الأصول المتداولة (قصيرة الأجل)				**الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)**
	×		**نقدية بالبنك**			×	**الدائنين (الموردين)**
	×		**نقدية بالصندوق**			×	**أوراق الدفع**
	×		**استثمارات قصيرة الأجل (أوراق مالية)**			×	**المصروفات المستحقة**
	×		**مدينون**			×	**الإيرادات المحصلة مقدما**
	×		**أوراق قبض**			×	**الأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل**
	×		**المخزون السلعي**				
	×		**المصاريف المدفوعة مقدما**				
	×		**الايرادات المستحقة**				
×			**اجمالي الأصول المتداولة**	×			**اجمالي الخصوم المتداولة**
			الأصول الثابتة (طويلة الأجل)			×	**الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)**
	×		**الأثاث**			×	**السندات طويلة الأجل**
	×		**السيارات**			×	**أوراق دفع طويلة الأجل**
	×		**المباني**			×	**القروض العقارية**
	×		**الآلات والمعدات**				
	×		**الأراضي**				
×			**اجمالي الأصول الثابتة**	×			**اجمالي الخصوم الثابتة**
			الأصول غير الملموسة				**حقوق الملكية**
	×		**شهرة المحل**			×	**رأس المال**
	×		**براءة الاختراع**			×	**+أرباح العام (أو) –خسائر العام**
	×		**العلامات التجارية**			×	**- المسحوبات**
×			**اجمالي الأصول غير الملموسة**	×			**اجمالي حقوق الملكية**
×			**اجمالي الأصول**	×			**اجمالي الخصوم وحقوق الملكية**

1- الأصول Assets:

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً وتنقسم الى ثلاثة أنواع:

أ- الأصول غير الملموسة Intangible Assets:
وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة او فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات التجارية.

ب-الأصول الثابتة Fixed Assets:
هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الانتاجية وليس بغرض اعادة بيعها مثل الأراضي والمباني الآلات والاثاث والسيارات.

ج- الأصول المتداولة/ قصيرة الأجل Current Assets:
هي الممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال السنة المالية أو التي تقتنى بغرض اعادة بيعها او استخدامها مثل:

- البضاعة: وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- المدينون: وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- أ.ق (أوراق القبض): وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.
- أ.مالية (أوراق مالية): وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات.
- النقدية بالصندوق أو الحساب الجاري بالبنك:
  - البنك: هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
  - الصندوق: عبارة عن الأموال الجاهزة والموجودة في خزينة المنشأة.
- استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك): وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما): تمثل حق للمنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الإيجارات المقدمة أي المدفوعة مقدما.
- الايرادات المستحقة: ايرادات تم اكتسابها اي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

2- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم الى قسمين:

أ-الخصوم ثابتة/ طويلة الأجل Fixed liabilities:

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية او الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو انها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذ في الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وادراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم متداولة/ قصيرة الأجل Current Liabilities:

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية او ما على المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:

- قرض تجاري (قرض قصير الأجل): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
- الدائنون (الموردون): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.
- أ.دفع هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
- المصروفات المستحقة: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم اداؤها للمشروع.
- الايرادات المقدمة: هي الايرادات المقدمة قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

3-حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عما يملكه أصحاب المنشأة من اموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالإضافة الى الأرباح التي حققها المشروع.

أشكال اعداد قائمة المركز المالي:

1. **في شكل قائمة: كالشكل السابق. ويتم تبوبها وفقاً لطريقتين:**

   - **من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة ويناسب ذلك البنوك.**
   - **من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ويناسب المنشآت الزراعية والصناعية.**

2. **في شكل تقرير: كالمثال التالي**

وكالة العلي لصيانة السيارات
تقرير قائمة المركز المالي في 1426/12/30هـ

		الأصول المتداولة:
	31000	نقدية
	17000	مدينون
	7000	مخزون مهمات
	5000	مصروفات مدفوعة مقدماً
60000		إجمالي الأصول المتداولة
		يطرح الخصوم المتداولة:
	24000	دائنون
	4000	مصروفات مستحقة
	6000	إيرادات محصلة مقدما
34000		إجمالي الخصوم المتداولة
26000		اجمالي رأس المال العامل
		يضاف: الأصول الثابتة وغير الملموسة
	200000	أراضي
	160000	مباني
	80000	سيارات
	40000	أثاث
	100000	شهرة المحل
580000		إجمالي الأصول الثابتة وغير الملموسة
606000		**إجمالي الأصول**
		يطرح: الخصوم طويلة الأجل:
	500000	قروض
	46000	صافي الأصول
		حقوق الملكية
60000		رأس المال
546000		أرباح العام
546000		**صافي حقوق الملكية**

معادلة الميزانية

تركز المحاسبة المالية على قاعدة منطقية، وهي أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات
فالميزانية عبارة عن كشف أو بيان أو جدول أو قائمة ذات جانبين.
الجانب الأيمن = الأصول أو الموارد أو الاستخدامات.
الجانب الأيسر = الخصوم أو الالتزامات أو المصادر.

وكقاعدة عامة فإن الميزانية يجب أن تكون في حالة توازن دائماً، وبناءً على ذلك فإنه يمكن كتابة معادلة الميزانية كالآتي:

معادلة الميزانية: (استخدامات الأموال = مصادر الأموال)

أو معادلة الميزانية: (الأصول = الخصوم +حقوق الملكية)

تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

أولا: أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية:
إن قيام المنشأة بالعمليات المالية يؤثر على معادلة الميزانية حيث قد يكون هذا التأثير على جانبي المعادلة أو أحد الجوانب فقط وفي كل الأحوال فإنه مهما كان التأثير على المعادلة فإنه لن يؤدي الى الإخلال بتوازنها.

1- أثر العمليات المالية على جانبي المعادلة:

القاعدة العامة: إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي معادلة الميزانية فإن التأثير في هذه الحالة يكون طردي بمعنى أنه إذا زاد أحد حسابات الأصول فإنه بالتبعية لابد أن يزيد أحد حسابات الخصوم أو حقوق الملكية والعكس صحيح.

أ- زيادة أصل يقابله زيادة خصم.

ب- نقص أصل يقابله نقص خصم أو حقوق ملكية:

2- أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من جوانب الميزانية:

القاعدة العامة: إذا كان أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية فان التأثير على حسابات الجانب يكون عكسي بمعنى أنه إذا زاد أحد الحسابات في هذا الجانب فلا بد أن ينقص حساب آخر في نفس الجانب.

أ- **التأثير على جانب الأصول:** زيادة أصل يقابله نقص أصل آخر.

ب- **التأثير على جانب الخصوم:** زيادة خصم يقابله نقص خصم آخر.

*** الخلاصة:**

إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي الميزانية فإن التأثير يكون طردي (↑أصل و ↑خصم) أو (↓أصل و↓ خصم)

إذا كان تأثير العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية يكون التأثير عكسي (↑أصل و ↓ أصل آخر) أو (↑ خصم ↓خصم آخر)

ثانيا: قاعدة القيد المزدوج:

وفقا لهذه القاعدة فإن لكل عملية مالية طرفان أحدهما يأخذ والآخر يعطي. والطرف الذي يأخذ يكون مدين اما الطرف الذي يعطي يكون دائن.

- إذا زادت الأصول فهي مدينة .
- إذا نقصت الأصول فهي دائنة.
- إذا زادت الخصوم فهي دائنة.
- إذا نقصت الخصوم فهي مدينة.
- الأصول والمصروفات طبيعتها مدينة.
- الخصوم والايرادات طبيعتها دائنة .

تأثير العمليات الجارية على المعادلة المحاسبية

ماهي العمليات الجارية؟

هي عمليات متعلقة بالنشاط الاساسي او تحقيق الايرادات وتحمل المصروفات

-الايرادات: تتوقف على طبيعة نشاط الشركة.
فإذا كان المشروع خدمي فان الايرادات هي قيمة الخدمات المقدمة بغض النظر عن التحصيل.
وإذا كان المشروع تجاري فان الايرادات هي قيمة البضاعة التام المباع.
وإذا كان صناعي فان الايرادات هي قيمة المنتج التام المباع.

المصروفات: قيمة الاصول التي استنفذت (استهلكت) في سبيل الحصول على ايراد كالرواتب، والإيجارات، ومصارف المياه والكهرباء والتكاليف الخدمية المقدمة من اوراق وأقلام وتكلفة البضاعة المباعة.

صافي الدخل = الايراد – المصروفات

إذا كانت الايرادات اقل من المصروفات فان الشركة معرضة للخسارة

تأثير العمليات الجارية على المعادلة المحاسبية

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية + صافي الدخل

او

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية + (الايرادات – المصروفات) – المسحوبات (ان وجد)

حيث (الايرادات – المصروفات) = صافي الدخل

الايرادات (+) --------> ربح

المصروفات (-) --------> خسارة

المسحوبات --------> هذه للاستخدام الشخصي لصاحب المشروع

ونكتب المعادلة بطريقة متوازنة

الاصول + المصروفات + السحوبات = الخصوم + حقوق الملكية + الايرادات

وكل الطرق الثلاث في كتابة المعادلة المحاسبية صحيحة

تابع تأثير العمليات الجارية على المعادلة المحاسبية

ملاحظة:

السداد نقدا يعني(النقدية نقصت)

التحصيل نقدا يعني(النقدية زادت)

كما ذكرنا سابقا:

المعادلة في ظل وجود عمليات جارية

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية + (الايرادات – المصروفات) – المسحوبات (ان وجد)

وتكتب ايضا

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية + صافي الدخل

وتكتب ايضا

الاصول + المصروفات + السحوبات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

وأيضا ذكرنا:

-المصروفات ليست اصول وإنما اصول مستهلكة في سبيل تحقيق الايراد (أي ان المصروف اصلا عبارة عن أصل)

-أي مصروف في العمليات الجارية مثل تسديد فاتورة الكهرباء ، ايجارات ، مواد خام ، ادوات كتابية كانت اساسا نقدية دفعت كتسديدات وأجور

-لتسهيل عملية استخراج المدين والدائن قمنا بوضع الاصول والمصروفات في كفة والايرادات وحقوق الملكية في كفة

لان المصروفات عكس الايرادات

فالإيرادات: تزيد من راس المال

والمصروفات: تنفص من راس المال

لذلك تأتي المصروفات مع الاصول والايرادات بجانب حقوق الملكية

مثال :
بيع قطعة ارض نقدا : يعني نقص في الاصول الثابتة

بسعر اعلى من تكلفتها : يعني ربح

اذن : نفص في احد حسابات الاصول الثابتة وزيادة في احد حسابات الاصول المتداولة (النقدية)

والفرق الذي هو ربح يمثل زيادة حقوق الملكية (كربح)

ولو بيعت الارض بأقل فان الفرق يمثل نقص في حقوق الملكية (كخسارة)

وبالتالي يترتب على ما سبق :

- زيادة في بعض حسابات الاصول المتداولة (النقدية الخزينة + المدينون) مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية كالإيرادات

ملاحظة :

النقدية ، البنك ، الايداع --------> جميعها تمثل اصول

تابع تأثيرات العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

الاصول : هي الممتلكات

حقوق الملكية : هي راس المال وهو اساس وجود المنشأة

الاصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + ايرادات

الاصول + المصروفات	الخصوم + حقوق الملكية + ايرادات
تمثل استخدام الاموال	تمثل مصادر الحصول على الاموال
الاموال استخدمت في ماذا ؟	الاموال من اين اتت ؟
استخدمت لشراء اثاث ، وسيارات .. الخ	جاءت من راس المال وحقوق الغير ... الخ

هناك اربع تأثيرات للعمليات المختلفة والجارية على المعادلة المحاسبية

1- زيادة في الجانبين
2- نقص في الجانبين
3- زيادة او نقص في جانب واحد
4- المختلط

تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

مثال :

الاتي بعض العمليات التي تمت في احدى المنشآت او المكاتب العقارية خلال شهر محرم 1435هـ

في 1 / 1 تم ايداع راس المال نقدا بمبلغ 100.000 في الخزينة بمعرفة المالك

في 5 / 1 تم شراء مباني بمبلغ 50.000 ريال على الحساب ----> هم الدائنون

في 10 / 1 تم شراء اثاث بمبلغ 20.000 ريال نقدا

في 15 / 1 تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10.000 ريال حصلت نقدا

في 30 / 1 تم سداد مرتبات للعاملين بمقدار 5.000 ريال نقدا

المطلوب / بين اثر العمليات السابقة على المعادلة المحاسبية واعداد القوائم المالية في نهاية شهر محرم

الحل :

العملية الاولى /

هي بداية ميلاد المشروع وكان في 1 / 1 وهو ايداع راس المال

فأصبح للمشروع اصوله وممتلكاته وعليه التزاماته

اصبح في الخزينة 100.000 جاءت من الملاك وهو التزام على المشروع وهو راس المال

هنا النقدية زادت وقد جاءت من راس المال

100.000 (الخزينة النقدية) = 100.000 (راس المال (الملاك))

العملية الثانية /

كانت في 5 / 1

الاصول (المباني) زادت وجاءت من الدائنون (خصوم)

فالأصول اصبحت نقدية ومباني

100.000 نقدية			100.000 راس مال
+			+
50.000 مباني		=	50.000 دائنون
المجموع			المجموع
150.000			150.000

العملية الثالثة /

كانت في 10 / 1

أي ان النقدية نقصت عند شراء اثاث بقيمة 20 ألف فأصبحت 80 ألف والاثاث زادت بـــ 20 ألف

واصبحت الاصول كالاتي :

80.000 نقدية		100.000 كالسابق لم تتغير
+		+
50.000 مباني		50.000 كالسابق لم تتغير
+	=	المجموع
20.000 اثاث		
المجموع		
150.000		150.000

العملية الرابعة /

كانت في 15 / 1

النقدية 80.000 + 10.000 -------> خدمات للعملاء

فأصبحت الاصول :

90.000 النقدية		100.000 راس المال
+		+
50.000 مباني	=	50.000 دائنون
+		+
20.000 اثاث		10.000 ايرادات (خدمات)
المجموع		المجموع
160.000		160.000

العملية الخامسة /

كانت في 30 / 1

فقد تم سداد 5 آلاف ريال رواتب للعاملين

تم سداد : تعني ان النقدية قد نقصت فأصبحت 85.000

85.000 النقدية		100.000 كالسابق لم يتغير
+		+
50.000 مباني		50.000
+	=	+
20.000 اثاث		10.000
+		
5000 رواتب (مصروف)		
المجموع 160.000		المجموع 160.000

ملاحظة /

المصروفات تعامل كالأصول

قائمة الدخل عن شهر محرم 1435هـ

ايرادات الفترة عبارة عن (ايرادات خدمات) وكانت :

10.000 ناقص مصروفات الفترة (المرتبات) وكانت 5000

10.000 – 5000 = 5000 وهو صافي الدخل

وهذا يعتبر ربح لان الايرادات > المصروفات

وتستخرج قائمة المركز المالي 30 / 1 / 1435هـ

سنأتي بقيمة العناصر في المعادلة دون المصروفات والايرادات

85.000 النقدية		100.000	راس المال
+		+	
50.000 مباني		50.000	دائنون
+	=	+	
20.000 اثاث		5.000	صافي الربح
المجموع		المجموع	
155.000		155.000	

ملخص العمليات الاربعة

الاصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الايرادات

1	100.000 نقدية	=	100.000 راس المال
(هنا تمثل زيادة في الجانبين)			

2	100.000 نقدية	=	100.000 راس المال
	+ 50.000 مباني		+ 50.000 دائنون
المجموع	150.000		150.000
(تمثل زيادة في الجانبين)			

3	80.000 نقدية		100.000 لم يتغير
	+ 50.000 مباني		+ 50.000
	+ 20.000 اثاث		
المجموع	150.000		150.000
(تمثل زيادة او نقص من جانب واحد)			

4	90.000 نقدية		100.000 لم يتغير
	+ 50.000 مباني		+ 50.000
	+ 20.000 اثاث		+ 10.000
المجموع	160.000		150.000
(تمثل زيادة في الجانبين)			

5	85.000 نقدية	=	100.000 كما سبق لم يتغير
	+ 50.000 مباني		+ 50.000
	+ 20.000 اثاث		+ 10.000
	+ 5000 رواتب مصروفات		
المجموع	160.000		160.000

استخدام مفهوم الحساب والدورة المحاسبية للتعبير عن تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

ما هو الحساب؟

يأخذ شكل حرف T وله جانبان

- مدين
- دائن

على هذا الشكل

اسم الحساب

مدين	دائن

ويخصص لكل بند من بنود القوائم المالية حساب خاص به
(جانب مدين وجانب دائن)
ويفتح هذا الحساب لكل بند من بنود القوائم المالية للتعبير عن اسباب الزيادة والنقص

ما معنى المدين والدائن ؟
هما جانبا الحساب ويستخدما للتعبير عن اسباب الزيادة والنقص في كل حساب
فهناك حسابات اذا زادت يجعل المدينة وإذا نقصت يجعل الدائن
وهناك حسابات اخرى اذا زادت يجعل الدائن وإذا نقصت يجعله المدينة

القواعد العامة لجعل الحساب مدينا او دائنا

المعادلة المحاسبية السابقة:

الاصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

القاعدة الاولى:
الأصول والمصروفات بطبيعتها تعتبر حسابات مدينة
والخصوم وحقوق الملكية والايرادات بطبيعتها حسابات دائنة

كما في الشكل التالي :

الاصول + المصروفات	=	**الخصوم + حقوق الملكية + الايرادات**
بطبيعتها حسابات مدينة		**بطبيعتها حسابات دائنة**

مدين	دائن
+	-
زيادة	نقص

مدين	دائن
-	+
نقص	زيادة

القاعدة الثانية:

للتعبير عن الزيادة في أي حساب يجعل الحساب على حسب طبيعته

وللتعبير عن النفص في أي حساب يجعل الحساب عكس طبيعته

أي انه: عندما تزيد (المصروفات او الاصول) تكون مدينه

وعندما تنقص تكون دائنة

وانه: عندما تزيد (الخصوم او حقوق الملكية او الايرادات) تكون دائنة

وعندما تنقص تكون دائنة

كيفية استخراج الحساب المدين والدائن

مثال:

ايداع راس مال بمبلغ 100.000 ريال نقدا

هنا ايداع راس المال هو اول عملية لأي مشروع

اولا:

لابد ان نعرف أي من التأثيرات الاربع (الزيادة من الجانبين، النقص من الجانبين، زيادة ونقص جانب واحد، المختلط) تنطبق على هذا المثال

ثم بعد ذلك نطبق عليها مفهوم المدين والدائن

الدورة المحاسبية ونظرية القيد المزدوج

- التسجيل في الدفتر اليومية (وهو التسجيل التاريخي للعمليات وتأثيرها على المعادلة) لأنه يحدد حساب المدين والدائن
- اي عملية مالية لابد ان يكون لها تأثير متساوي على حسابين على الاقل أحدهما مدين والاخر دائن (.....)

سنأخذ مثال في المعادلة المحاسبية وسنحله في الدورة المحاسبية

المثال /

ايداع راس المال نقدا 100.000 ريال نقدا

شرح الحل:

المعادلة المحاسبية قمنا بزيادة النقدية في اليمين وقمنا بزيادة راس المال في اليسار

فالأصل نجعله مدين والالتزام (حقوق الملكية) نجعله دائن

100.000 النقدية (مدين)

100.000 راس المال (دائن)

النقدية زادت كآصل لان هناك التزام زاد كحقوق وكرأس المال

وهناك ايضا عملية شراء اثاث بمبلغ 20.000 ريال نقدا

أي ان هناك أصل زاد واصل نقص وهو التأثير بجانب واحد (بجانب الاصل) فلابد ان يكون هناك واحد مدين والاخر دائن

فالآصل عندما يزيد يكون مدين والاصل عندما ينقص يكون دائن

مختصر السابق

الدورة المحاسبية ونظرية القيد المزدوج

1	2	3
التسجيل في دفتر اليومية **هو ان تطبق نظرية القيد المزدوج** **نظرية القد المزدوج:** **هي ان لكل عملية مالية تأثير متساوي على حسابين على الاقل أحدهما مدين والاخر دائن لذلك نطلق عليها على دفتر التسجيل** - **تبويب تاريخي** - **تبويب زمني** **ح/ الحساب المدين** **ح/ الحساب الدائن**	**الترحيل الى دفتر الاستاذ** **دفتر الاستاذ / هو دفتر يشمل كل الحسابات التي تتعامل بها المنشأة** **ويكون فيه:** - **تبويب نوعي في كل حساب على حده**	**الترصيد واعداد ميزان المراجعة**

الدورة المحاسبية تبدأ أولاً بالتسجيل بالدفاتر اليومية طبقاً لتبويب زمني وثم نقل القيود اليومية هذه التي حددنا فيها المدين والدائن طبقاً للقاعدتين السابقتين..

وهي أن هناك كفتان،

أصول + مصروفات ـــــ>كفة يمين

خصوم+ حقوق ملكية + إيرادات ـــــــــ> كفة يسار

كفة اليمين بطبيعتها حسابات مدينه

وكفة اليسار بطبيعتها حسابات دائنة

ولابد أن تتساوى الكفتان.

وسبق قلنا إن التعبير عن الزيادة يجعل الحساب على حسب طبيعته

أما التعبير عن النقص يجعل الحساب عكس طبيعته

فالأصل عندما يزيد يجعل مدين، وعندما ينقص يجعل دائن، وكفة اليسار العكس للتعبير عن الزيادة يجعل دائن وللتعبير عن النقص يجعل مدين.

تمارين معادلة الميزانية

تمرين 1:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة الفلاح خلال شهر محرم 1442هـ:

- في 1/1 بدأت منشأة الفلاح أعمالها برأس مال قدره 800.000 ريال أودع الصندوق
- في 1/2 أشترت بضاعة من محلات سعيد نقداً بمبلغ 15.000 ريال
- في 1/3 تم سحب مبلغ 20.000 ريال من الصندوق أودع البنك
- في 1/15 أشترت أثاث جديد قيمته 15.000 ريال من شركة المطلق على الحساب
- في 1/21 باعت بضاعة بمبلغ 10.000 ريال إلى محلات شادي على الحساب
- في 1/24 باعت جزء من الأثاث قيمته 12.000 ريال نقداً
- في 1/27 حصلت قيمة نصف البضاعة لمحلات شادي بشيك

والمطلوب:

1- بيان أثر العمليات السابقة على معادلة المحاسبة.
2- تصوير قائمة المركز المالي للمنشأة في نهاية شهر محرم.
3- تحليل العمليات المالية السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة.